المرصد

مين على الأحداث

الخميس 01 أبريل 2021 | 32 صفحة | العدد: 160 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

مواقف الدول الأوروبية من الأزمة الليبية

توافق هام ورهانات قائمة

دور ألماني متواصل في ليبيا.. تفاعل متجدد وتعاون قادم

البيوضي: صدقية الموقف الأوروبي نحو ليبيا ستثبته الحركة على الأرض

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

الدور الغربي في ليبيا

من الانقسام الى التوافق

مجلة «المرصد»

لا شك ان التطورات التي شهدتها ليبيا خلال الأشهر القليلة الماضية والتي توجت بانتخاب حكومة وحدة وطنية لقيادة المرحلة القادمة وتوحيد مؤسسات الدولة وصولا الى اجراء انتخابات عامة،شكلت منعرجا هاما وتاريخيا في الأزمة المستعصية في هذا البلد العربي وفتحت الباب امام امكانية انهاء هذه الازمة واستعادة الاستقرار،ويبدو ذلك واضحا من خلال مواقف الدول الغربية التي شهدت توافقا ملحوضا بعد انقسامات سابقة حول الملف الليبي.

ملامح التوافق الغربي حول الازمة الليبية بدات في الظهور خلال الفترة الاخيرة مع انتخاب حكومة الوحدة الوطنية ونيلها الثقة من البرلمان الليبي،حيث تسارعت ردود الفعل المرحبة بهذه الانفراجة الهامة.واعتبرت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة أن هذه النتيجة هي خطوة أساسية على طريق توحيد المؤسسات الليبية وحل سياسي شامل لأزمة ليبيا وشعبها.

كما رحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء،بنيل حكومة الوحدة الوطنية الليبية ثقة البرلمان، ولوّح بفرض عقوبات على من ينتهك وقف إطلاق النار.وقال وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في بيان باسم الدول الأعضاء الـ27، «بعد أكثر من عام بقليل عن مؤتمر برلين حول ليبيا، يعد هذا إنجازا مهما يخلق الظروف لإعادة توحيد المؤسسات في ليبيا وقيادة البلاد إلى الانتخابات الوطنية في 24 ديسمبر».

بيانات الترحيب هذه تلتها تحركات عملية على الارض بدأت مع زيارة وفد أوروبي عالي المستوى، يضم وزراء خارجية فرنسا، جان إيف لودريان، وألمانيا، هيكو ماس، وإيطاليا، لويجي دي مايو، والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيبي بوريل،الى العاصمة الليبية طرابلس في إطار الدعم الأوروبي للسلطة التنفيذية الجديدة.

وخلال مؤتمر صحفي مشترك بطرابلس، شدد وزراء خارجية فرنسا وإيطاليا وألمانيا وليبيا على ضرورة إجلاء المرتزقة نهائيا من البلاد للعودة إلى الاستقرار.وبدت تصريحات المسؤولين الاوروبيين متوافقة تماما حول ضرورة دعم حكومة الوحدة الوطنية وانهاء الانقسامات والصراعات والذهاب لانتخابات عامة موفي العام الجاري.

هذا الدعم الاوروبي توضح من خلال التوافق على عودة التمثيليات الدبلوماسية الى ليبيا وهو ما اكدته وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش التي اكدت خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزراء خارجية فرنسا وإيطاليا وألمانيا، أنه تم الاتفاق مع الوزراء الأوروبيين على عودة السفارات ومنح التأشيرات من داخل ليبيا وليس من خارجها.

وعقب ذلك،أعادت السفارة الفرنسية في العاصمة الليبية طرابلس فتح أبوابها من جديد بعد 7 أعوام من إغلاقها.استأنفت السفارة نشاطها منتصف النهار في مبنى جديد محاط بجدار خرساني في ضواحي العاصمة.ونشرت السفارة صورا بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» للسفيرة الفرنسية بياتريس لوفرابير دوهيلين، بمشاركة الدبلوماسيين والعمال بالسفارة للإعلان عن إعادة فتح المقر.

وأكدت السفيرة الفرنسية لدى ليبيا، عزمها العمل على تعزيز العلاقات الليبية الفرنسية، معتبرة أن هذه الأيام كانت حافلة ومميزة فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بينهما.وقالت دوهيلين عقب وصولها

ملامح التوافق الغربي حول الازمة الليبية بدات في الظهور خلال الفترة الاخيرة مع انتخاب حكومة الوحدة الوطنية ونيلها الثقة من البرلمان الليبي،حيث تسارعت ردود الفعل المرحبة بهذه الانفراجة الهامة.

للعاصمة طرابلس، في تصريحات صحفية، إنها عازمة على العمل بكل قوة لتعزيز العلاقات مع السلطات الليبية والشعب الليبي الذي استضافني».

وقبل ذلك اعلنت مالطا افتتاح سفارتها في ليبيا خلال أيام.وجاء ذلك خلال لقاء السفير المالطي لدى ليبيا،برئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي ونائبيه عبد الله اللافي وموسى الكوني بطرابلس.وقال المكتب الإعلامي لرئيس المجلس الرئاسي، في بيان له، إن اللقاء تطرق إلى العلاقات الثنائية بين البلدين، وأهمية تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا، وبحث سُبل التعاون بين البلدين في مختلف المجالات خاصة التعليم والتدريب.

كما أعلنت نائبة المتحدث باسم الخارجية الأميركية، جالينا بورتر، عزم واشنطن استئناف عمل السفارة الأميركية في ليبيا «في أقرب فرصة تسمح بها الظروف الأمنية».واضافت بورتر «أنه جرى تعليق العمليات في السفارة منذ عام 2014، لكن لدينا سفير لدى ليبيا ريتشارد نورلاند ، يعمل من سفارتنا في تونس، ويسافر إلى ليبيا بشكل دوري لحضور لقاءات هناك».

وتعرضت البعثات الدبلوماسية في ليبيا لهجمات وعمليات خطف منذ العام 2011،وبسبب ازدياد أعمال العنف ضدها،ويعتبر محللون ان عودة التمثيليات الدبلوماسية مؤخرا يمثل مؤشرا على العودة التدريجية للاستقرار في ليبيا بعد أعوام من النزاع. ويأتي ذلك مع التطور الايجابي الذي تعيشه البلاد إثر تولي حكومة انتقالية نالت ثقة البرلمان في 10 آذار/مارس، ومهمتها توحيد مؤسسات البلاد وتنظيم انتخابات وطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر القادم.

وتمثل هذه التطورات تحولا هاما في التعامل الأوروبي مع الملف الليبي بعد سنوات شهدت انقساما اوروبيا كبيرا خاصة في ظل التنافس الفرنسي-الايطالي الذي وصل حد تبادل الاتهامات بعد تنظيم فرنسا مؤتمر باريس حول ليبيا الذي قاطعته إيطاليا حيث ساد غضب كبير

> بدت تصريحات المسؤولين الاوروبيين متوافقة تماما حول ضرورة دعم حكومة الوحدة الوطنية وانهاء الانقسامات والصراعات والذهاب لانتخابات عامة موفي العام الجاري.

في روما خشية من أن تهيمن فرنسا على الملف الليبي.

توافق اعتبره رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة «ايجابيا». وقال الدبيبه في تغريدة له بموقع «تويتر»،انه «سعيد بزيارة وزراء خارجية دول فرنسا وإيطاليا وألمانيا إلى العاصمة طرابلس صباح اليوم» مضيفا «مثل هذه الزيارات تكون ذات نفع كبير لجميع الأطراف في ظل وجود حكومة موحدة» وتابع «سنعمل على تعزيز العلاقة مع الدول الصديقة».وأضاف الدبيبه «من الإيجابي أن يكون هناك موقف أوروبي موحد لدعم ليبيا في المضي قدما نحو الاستقرار والانتخابات».

ومن شأن التوافق الاوروبي حول ليبيا انهاء مرحلة من الانقسامات أسهمت في إطالة أمد الأزمة، ومكنت دولة مثل تركيا من دخول ليبيا واغراقها بالسلاح والمرتزقة والارهابيين وهو ما مثل خطرا تجاوز حدود ليبيا وبدأت اصداءه على ابواب اوروبا التي عاشت سنوات على وقع تدفق موجات الهجرة غير الشرعية وتنامي العمليات الارهابية داخل اراضيها.

ولذلك تصاعد اصرار الدول الغربية على ضرورة اخراج المرتزقة وانهاء التدخلات الخارجية في ليبيا وتقويض الدور التركي المتنامي هناك والذي تسبب في مشكلات اقليمية كبيرة وصلت حد امكانية المواجهة العسكرية.وبدت نتائج هذا الاصرار الغربي مع اذعان نظام اردوغان للضغوط الدولية والبدء في سحب مرتزقته من ليبيا وهو ما اعتبر مؤشرا ايجابيا نحو انهاء التوتر الامني في البلاد.

يبدو واضحا تصاعد ملامح التوافق الأوروبي حول الملف الليبي خاصة مع انخفاض حدة الخلاف المعلن بين إيطاليا وفرنسا،وتواصل الدور الالماني المحايد نسبيا وبوادر دور امريكي قادم،وهو ما يمثل وفق البعض مؤشرات تصب في صالح انهاء الازمة الليبية. غير أن البعض الآخر يرى ان هذا التوافق مازال غير واضح خاصة مع الحديث عن لعبة المصالح التي تقود الدول الغربية واطماعه في الثروات الليبية كما ان نجاح الدور الغربي يبقى رهين حسمها لبعض الملفات وخاصة منها اخراج المرتزقة القوات الأجنبية تماما ودعم الحكومة لتفكيك المليشيات كي تسيطر على الأوضاع وتمهد للانتخابات القادمة.

تعرضت البعثات الدبلوماسية في ليبيا لهجمات وعمليات خطف منذ العام 2011، وبسبب ازدياد أعمال العنف ضدها،ويعتبر محللون ان عودة التمثيليات الدبلوماسية مؤخرا يمثل مؤشرا على العودة التدريجية للاستقرار في ليبيا.

فرنسا وتطورات المشهد الليبي

سنوات البحث عن المصالح

شريف الزيتوني

هناك حالتان خاصتان في علاقة دول الاتحاد الأوروبي بليبيا، وعبرهما يمكن تفسير التنازع الظاهر والخفي بينهما وهما حالتا فرنسا وإيطاليا. غالبا ما كان التاريخ الليبي الحديث مرتبط بهما، منذ النصف الأول من القرن الماضي إلى اليوم، وتحاولان في كل الحقب أن تبحثا عن شرعية لوجودهما في الساحة الليبية، في حالات السلم وفي حالات الحرب. ربما ينظران إلى ليبيا من فكرة راسخة لم تلغ من الأذهان هي فكرة الاستعمار الذي دخل ليبيا بهذين الطرفين، بل ينظران إلى ليبيا بنوع من التنافس الذي وتّر حتى العلاقات بينهما في بعض الفترات، ولكن هناك وضعية أهم مرتبطة بالاقتصاد والبحر المتوسط وإفريقيا، بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي الهام لليبيا ضمن العناصر المذكورة، والذي كانت فيه إيطاليا العنصر الأهم باعتبارها البلد الذي امتد في ليبيا خلال الفترة الاستعمارية، لكن ذلك لم يحجب العين الفرنسية التي كانت دائما رقيبا على كل التحولات وتحاول ألا تغيب في المحطات الكبرى.

وبالحديث عن فرنسا يستحضر الكثير من الليبيين الدور الذي لعبته في أحداث 2011 منذ بدايتها، وكل التطورات وقتها كان اسم فرنسا فاعلاً رئيسيا فيها. في تلك اللحظة المنطق يقول أن التحالفات والانفتاح الليبي على باريس في بداية الألفية، سيجعلها مدافعا على نظام القذافي في مواجهة الموجة التي استهدفت بلاده، لكنها اختارت أن تتعامل بمنطق آخر لا يخلو من انتهازية ومن نكران للمعروف، في علاقة أساسا بساركوزي وخفايا انتخابه، ونتائج التحقيق مازال صداها إلى اليوم في المحاكم الفرنسية، وربما يجد الرئيس الفرنسي الأسبق نفسه في السجون بناء على أحداث تلك الفترة والعلاقة الخاصة بليبيا.

فرنسا اختارت إذن أن تصطف مباشرة إلى جانب القوى الإقليمية والدولية التي استهدفت ليبيا، بل كانت من الدول الرئيسية في حلف الناتو الذي حسم الحرب لفائدة المجموعات المسلحة. في تلك اللحظة كانت حالة الهستيريا التي يعيشها البعض مسهلة لباريس فرض شروطها وكان لها ذلك من خلال ضمان امتيازات لم تكن تحلم بها في فترة حكم العقيد الراحل، وكانت توقع اتفاقات تحت صوت الطائرات والصواريخ التي تضرب المدن الليبية.

بسقوط نظام العقيد معمر القذافي، أصبحت باريس متواجدة بقوة في الملف الليبي. والأكثر من ذلك تريد أن تكون

> هناك حالتان خاصتان في علاقة دول الاتحاد الأوروبي بليبيا، وعبرهما يمكن تفسير التنازع الظاهر والخفي بينهما وهما حالتا فرنسا وإيطاليا. غالبا ما كان التاريخ الليبي الحديث مرتبط بهما، منذ النصف الأول من القرن الماضي إلى اليوم، وتحاولان في كل الحقب أن تبحثا عن شرعية لوجودهما في الساحة الليبية، في حالات السلم وفي حالات الحرب.

الطرف الأكثر لعبا للأدوار في البلاد، وتحاول في كل مرّة أن تزيح أي منافسة لها خوفا على مصالح ضمنتها وهي مهددة من منافسين دوليين، وقد تسببت «لهفتها» في توتر العلاقة مع إيطاليا التي تعتبر أنها صاحبها الحظوة الأكثر منذ الاتفاقات التي أبرمها برلسكوني مع القذافي وما فيها من مزايا اقتصادية منحت لها عقب الاعتذار الشهير من الشعب الليبي عن الحقبة الاستعمارية، فكان بينهما الصراع مكشوفا حينا وخفيا أحيانا، وفي ذلك هناك عنوانان أسياسيان يجب أن يكون رأسيْ الحربة، هما توتال من جهة وإيني من جهة أخرى، بما يمثلانه من قيمة اقتصادية للبلديْن وأي حساب بينهما كانت الشركتان أهم محاوره.

واصلت فرنسا لعب أدارها في ليبيا من خلال تبنيها للخيار السياسي والسعي إلى الوساطة بين الفرقاء سواء بطرق غير مباشرة أو عبر تنظيم لقاءات بينهم في باريس لم تثمر نتائجها حلا دائما. أما في السنوات الأخيرة فقد كانت أطراف من مجموعات الإسلام السياسي تتهمها بالوقوف إلى جانب حكومة الثني في بنغازي ضد حكومة الوفاق في طرابلس. تلك الاتهامات زادت خاصة منذ معركة طرابلس التي بدأها الجيش ربيع العام 2019، من خلال الحديث عن أسلحة فرنسية في المعارك لكن لا شئ يؤكد ذلك باستثناء تصريحات متواترة من بعض الأطراف في إطار عملية التخفيف من الضغط المسلط عليها والبحث عن

> بالحديث عن فرنسا يستحضر الكثير من الليبيين الدور الذي لعبته في أحداث 2011 منذ بدايتها، وكل التطورات وقتها كان اسم فرنسا فاعلا رئيسيا فيها.

تهمة تواجه بها الاتهامات المقابلة حول الدور القطري والتركي والأمريكي في إسناد سلطات طرابلس.

وبعد أن خفت صوت الحرب منذ أغسطس العام الماضي، تحول المسار نحو المفاوضات السياسية التي أفرزت مؤخرا سلطة تنفيذية جديدة بدأت أيامها الأولى بالعمل على ملفات كثيرة عالقة تحتاج جهدا كبيرا لغلقها ضمانا لسير خارطة الطريقة التي رسمت لها من طرف أعضاء الحوار السياسي.

وفي وسط هذه التطورات أيضا لم تغب فرنسا. فقد كانت ضمن المرحبين بالحوار السياسي سواء في مراحله الأولى عبر عقده في عواصم عربية ودولية، سواء في الحوار الحاسم الذي عقد في جنيف وأفرز انتخاب سلطة تنفيذية جديدة. وقالت باريس عبر سفارتها موقع سفارتها في ليبيا، إنها اتدعم بالكامل ملتقى الحوار السياسي الليبي المجتمع في جنيف تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لانتخاب سلطة تنفيذية ليبية جديدة وموحدة»، ثم تلى ذلك أيضا بيان مشترك مع دول أخرى، فيه إشادة لصالح آلية اختيار سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة تتيح تنظيم انتخابات وطنية في ليبيا في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، وهو ما حصل بعد ذلك عبر انتخاب الدبيبة والمنفي، وأكدت باريس دعمها الكامل لما سمتها المهام الضرورية.

** فرنسا اختارت إذن أن تصطف مباشرة إلى جانب القوى الإقليمية والدولية التي استهدفت ليبيا، بل كانت من الدول الرئيسية في حلف الناتو الذي حسم الحرب لفائدة المجموعات المسلحة.

.. وكانت ضمن المرحبين بالحوار السياسي سواء في مراحله الأولى عبر عقده في عواصم عربية ودولية، سواء في الحوار الحاسم الذي عقد في جنيف وأفرز انتخاب سلطة تنفيذية جديدة.

وفي مواصلة للحديث عن الدور الفرنسي في ليبيا، كانت باريس من أول المرحبين بمصادقة البرلمان الليبي على حكومة عبد الحميد الدبيبة، وقالت في تصريحات لخارجيتها يوم 25 فبراير إنها تدعم بشكل كامل السلطة التنفيذية الموحدة، مؤكدة رغبتها في استعادة ليبيا لسيادتها الكاملة ووحدتها واستقرارها، وقد اتخذت خطوة هامة بإعادة سفيرها إلى طرابلس بعد غياب دام لأكثر من ست سنوات، دون أن تغفل أحد أكبر المشكلات التي تعانيها ليبيا وهي مشكلة المرتزقة الأجانب، حيث كانت واضحة في هذا الجانب بالدعوة إلى إخراجهم الفوري من البلاد لتسهيل تقدّم العملية السياسية وهو ما جعلها في مواجهة مع أنقرة أحد أكبر المتهمين في علاقة بقضية المرتزقة التي مازالت ستسيل حبرا كثيرا.

خلاصة القول في هذا الإطار أن باريس أصبحت لاعبا فعليا في الساحة الليبية، بالتأكيد أن للمنافسة الاقتصادية دورا محوريا في هذا الحوار وهي التي جعلتها في خلافتها مع بعض الدول مثل تركيا وإيطاليا وبدرجة أقل الصين، لكن الواقع أن فرنسا تسعى إلى لعب أدوار سياسية، كانت غائبة عنها قبل تحولات العام 2011، وهي تحاول العمل عليها إلى اليوم.

> بسقوط نظام العقيد معمر القذافي، أصبحت باريس متواجدة بقوة في الملف الليبي. والأكثر من ذلك تريد أن تكون الطرف الأكثر لعبا للأدوار في البلاد، وتحاول في كل مرّة أن تزيح أي منافسة لها خوفا على مصالح ضمنتها وهي مهددة من منافسين دوليين، وقد تسببت «لهفتها» في توتر العلاقة مع إيطاليا التي تعتبر أنها صاحبها الحظوة الأكثر منذ الاتفاقات التي أبرمها برلسكوني مع القذافي وما فيها من مزايا اقتصادية منحت لها عقب الاعتذار الشهير من الشعب الليبي عن الحقبة الاستعمارية.

الدعم الإيطالي للمسار الانتقالي الليبي

حماية جيوستراتيجية وتجديد للشراكات الاقتصادية

نجاة فقيري

أدى وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وإيطاليا زيارة إلى طرابلس،يوم الخميس 25 مارس 2021، لتقديم دعمهم للحكومة الجديدة المكلفة بإدارة المرحلة الانتقالية حتى الانتخابات المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر من العام الحالي. وقد تزامنت رحلة جان إيف لو دريان وهايكو ماس ولويجي دي مايو مع قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل التي من المقرر أن يُطرح فيها الملف الليبي من طرف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

يعتبر الكثيرون هذه الزيارة «هجوما دبلوماسيا أوروبيا» على ليبيا، خاصة بعد التطورات الإيجابية التي شهدتها البلاد على عدة أصعدة خاصة منها الأمني والسياسي بدرجة أولى. فمع هذا الهدوء والإستقرار الذي استمر منذ الإعلان عن وقف تام لإطلاق النار وتوّج في نسق متسارع بحكومة وحدة وطنية انتقالية يترأسها رجل الأعمال الليبي الثري عبد الحميد الدبيبة، بات من الواضح أن جميع القوى الفاعلة منها والمراقبة للشأن الليبي تبحث عن «موطىء قدم» في إعادة إعمار هذا البلد الغني وفي مساره القادم نحو الاستقرار السياسي والإقتصادي.

تعتبر إيطاليا أبرز الفاعلين الأوروبيين في المشهد الليبي الجديد، فمنذ الإعلان عن نواة الحكومة الإنتقالية الأولى سارعت إيطاليا إلى تهنيئة المنتخبين والشعب الليبي بالخطوة الهامة التي أحرزها الحوار الليبي، لتواصل بعد ذلك مراقبتها لتطور الأحداث وتُسارع للقاء رئيس الوزراء الجديد، أسبوعا واحدا بعد المصادقة على حكومته من طرف مجلس النواب الليبي.

فبعد أيام قليلة من تولي الحكومة الجديدة في ليبيا مهامها، قام وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو بزيارة «مفاجئة» لطرابلس، يوم الأحد 21 مارس 2021، حيث التقى فيها رئيس حكومة الوحدة الوطنية الجديدة عبد الحميد الدبيبة. وناقشا سبل استئناف التعاون الاقتصادي بين البلدين والتعاون المشترك وخصوصا قضية الهجرة غير النظامية، حسب بيان المكتب الإعلامي لحكومة الوحدة الوطنية.

من جانبه قال وزير الخارجية الإيطالي دي

> بات من الواضح أن جميع القوى الفاعلة منها والمراقبة للشأن الليبي تبحث عن «موطىء قدم» في إعادة إعمار هذا البلد الغني وفي مساره القادم نحو الاستقرار السياسي والإقتصادي.

مايو في تدوينة على صفحته بإنستغرام أنه «بالإضافة إلى قضية الهجرة، ذكّرت بأنه من الضروري بالنسبة إلينا إعادة إطلاق التعاون الاقتصادي بين بلدينا وأكّدتُ التزام إيطاليا دعم عملية السلام والأمن في ليبيا». مشددا على أن «إيطاليا وليبيا تجمعهما مصالح جيواستراتيجية مهمة».

وفي جلسة عمل سابقة بمقر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بالعاصمة الإيطالية روما جمعت وزير الخارجية الإيطالي بنظيره التونسي، تناولت «التطورات الإيجابية» في الملف الليبي، أكد الطرفان على أهمية مواصلة التنسيق والتشاور بين البلدين حول الملف الليبي، خاصة في ظل ما يشهده من تطورات إيجابية.

أما في المؤتمر الصحفي الذي أعقب زيارة الوزراء الأوروبيين الثلاثة إلى طرابلس فقد أفاد وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو أن وجودهم في طرابلس «يترجم أهمية ليبيا واستقرارها بالنسبة للاتحاد الأوروبي». وأعرب عن أمله في «نجاح السلطات الليبية خلال المرحلة الانتقالية وصولًا إلى الانتخابات الديمقراطية المقبلة». كما أشاد بالدور الليبي في مكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر، مضيفًا: «نحن مستعدون للتعاون مع السلطات الليبية في المحطات القادمة من المسار الانتقالي».

وأكد أن الاتحاد الأوروبي يساند مسار استقرار ليبيا على طريق السلام، مضيفا: «مرتاحون لإعادة فتح تصدير النفط وتبني حكومة الوحدة الوطنية أجندة الأمور العاجلة لليبيين». وقال: «سنواصل التزامنا بمراقبة وقف إطلاق النار وحظر التسليح في

> تعتبر إيطاليا أبرز الفاعلين الأوروبيين في المشهد الليبي الجديد، فمنذ الإعلان عن نواة الحكومة الإنتقالية الأولى سارعت إيطاليا إلى تهنئة المنتخبين والشعب الليبي بالخطوة الهامة .

ليبيا»، مشيرا إلى حرص بلاده على «العمل المشترك مع حكومة الوحدة الوطنية»، داعيا إلى خروج كل المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا.

من جانب آخر استقبل رئيس مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عماد السايح، السفير الإيطالي لدى ليبيا جوزيبي بوتشينو بديوان مجلس المفوضية حيث استعرض مستجدات العملية الانتخابية، واستعدادات المفوضية للاستحقاق المقرر في 24 ديسمبر من العام الجاري. وأبدى بوتشينو استعداد بلاده لدعم هذه المرحلة المفصلية من تاريخ ليبيا وبحث ما يمكن تقديمه من الدعم والخبرات المساندة في مجال إدارة وتنفيذ الانتخابات.

من جهته أعلن رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراجي أنه سيزور ليبيا في 6 أو 7 أبريل، مشدداً على أن «موقف إيطاليا في ليبيا يتمثل في دعم الحكومة المؤقتة وضمان إجراء انتخابات في ديسمبر، واحترام وقف إطلاق النار.» وقال دراجي، في في كلمة له أما مجلس الشيوخ الإيطالي، إن إيطاليا تدافع في ليبيا والبحر المتوسط عن مصالحها الوطنية وتعاونها الدولي في المجال الأمني مع شركائها الاستراتيجيين، وفقاً لما نقلته وكالة «نوفا» الإيطالية.

تخوض حكومة الدبيبة مهمة صعبة ومعقدة، إذا يجب عليها إعادة بناء دولة مفككة، وتقديم الخدمات الأساسية للسكان الذين أنهكتهم سنوات الفوضى والصراع، إضافة إلى نزع سلاح الميليشيات التي انتشرت وإخراج المرتزقة من البلاد وهي المهمة الأصعب،لضمان تنظيم انتخابات وطنية تتوج مسارا «محفوفا بالتحديات والفشل». هنا يعتبر الخبراء والمحللون أن الثلاثي الأوروبي بزيارته لليبيا في هذا الظرف، قدم دعما سياسيا متحمسا لخارطة الطريق هذه ، والتي ستحتاج بشكل خاص للدعم دولي في الجزء الأكثر حساسية وصعوبة من برنامجها، وهو رحيل القوات الأجنبية الذي سبق الاتفاق عليه في وقف إطلاق النار، لكن لم يطبق إلى اليوم. وتحظى حكومة الوحدة الإنتقالية الجديدة بالدعم الدولي اللازم، خاصة منه الأوروبي كونها شريكا جيواستراتيجيا واقتصاديا هاما وهمزة وصل هامة بين طرفي المتوسط، ما جعل استقرارها منذ اندلاع الفوضى في 2011، الذي كان الناتو شريكا فيها، مطلبا إقليميا خاصة مع تداعياته الوخيمة على المنطقة بأكملها. ومع ما وصلت إليه ليبيا من خطوات عملاقة نحو الاستقرار والتوحيد المؤسساتي فإن البلاد توفر فرصا كثيرة لشركائها وداعميها حفاظا على «المصالح المشتركة».

> وزير الخارجية الإيطالي دي مايو:»بالإضافة إلى قضية الهجرة، ذكّرت بأنه من الضروري بالنسبة إلينا إعادة إطلاق التعاون الاقتصادي بين بلدينا وأكّدتُ التزام إيطاليا دعم عملية السلام والأمن في ليبيا».

دور ألماني متواصل في ليبيا

تفاعل متجدد وتعاون قادم

رامي التلغ

ارتكز الدور الألماني في التعاطي مع الأزمة الليبية منذ اندلاعها وتزايد الأطراف المنخرطة فيها على ضرورة وقف إطلاق النار، واستبعاد الحل العسكري للصراع، والدفع نحو إيجاد حل سياسي جذري للأزمة عبر وضع جميع الأطراف المتحاربة وداعميها من الخارج على طاولة المفاوضات.

ولعبت ألمانيا دورًا مهما داخل أوروبا، حيث عملت على تقريب وجهات النظر بين الدول الأوروبية الأكثر ارتباطًا بالملف الليبي وبالتحديد إيطاليا وفرنسا، بهدف توحيد الموقف الأوروبي تجاه الأزمة، وتقويض مزيد من التنافس الأوروبي-الأوروبي داخل ليبيا.

لذلك فإن التسوية السياسية الليبية لاقت ترحيبا من برلين،حيث غرد السفير الألماني لدى ليبيا، أوليفر أوفتشا، بالعربية مهنئا حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، لحصولها على الثقة من مجلس النواب، قائلا:«مبروك».

وقال السفير الألماني في تغريدة على حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي تويتر: "مبروك لكل ليبيا:"،مضيفا: :"التصويت التاريخي برهان على الوحدة الوطنية ووعد للمستقبل".

ولفت إلى أن هناك فرصة كبيرة وتاريخية الآن ومسؤولية أمام الحكومة الجديدة والبلاد بالكامل، مشددا على أن ألمانيا ستواصل الوقوف بجانب الليبيين.

كما أجرت المستشارة الألمانية، أنغيلا ميركل، اتصالا هاتفيا برئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة، ناقش خلاله الطرفان مستجدات الوضع السياسي في ليبيا.

إذ أكد الدبيبة، على الدور الإيجابي لألمانيا تُجاه ليبيا من خلال قيادة موقف أوروبي موحد ، وتبني فكرة مؤتمر برلين لإنهاء الصراع في ليبيا وأيضاً دعمها لمسار الحوار السياسي الليبي.

من جانب آخر،بحث السفير الألماني لدى ليبيا أولفير اوفتشا مع نائب رئيس

لعبت ألمانيا دورًا مهما داخل أوروبا، حيث عملت على تقريب وجهات النظر بين الدول الأوروبية الأكثر ارتباطًا بالملف الليبي وبالتحديد إيطاليا وفرنسا، بهدف توحيد الموقف الأوروبي تجاه الأزمة.

المجلس الرئاسي عبد الله اللافي انسحاب القوات الأجنبية من ليبيا.

وقال سفير ألمانيا لدى ليبيا في تغريدة له بموقع «تويتر» إنه تبادل مع اللافي الآراء حول الخطوات المقبلة للعملية السياسية، ولا سيما انسحاب القوات الأجنبية، وإعادة توحيد المؤسسات المنقسمة والأرضية القانونية للانتخابات الوطنية.

خلال مؤتمر صحافي مشترك بين وزراء خارجية إيطاليا وفرنسا وألمانيا و ليبيا،جدد وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، تأكيده على دعم بلاده لحكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، مضيفا أن «هذه الزيارة تؤكد عزمنا الوقوف مع الحكومة الليبية الموحدة».

وأكد على تصريحات نظيريه الإيطالي والفرنسي بشأن ضرورة انسحاب كافة المرتزقة من ليبيا، مضيفا: «هذا شرط أساسي للتمهيد للانتخابات المقبلة في ليبيا».

كما أكد الوزير الألماني على أن النتائج السياسية الحالية في ليبيا «هي ثمار مسار برلين، والفضل يعود لليبيين في إصرارهم على الوصول إلى حل سياسي».

في سياق متصل،بدأ وفد اقتصادي ألماني زيارة رسمية إلى العاصمة الليبية طرابلس يبحث خلالها سبُل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وزيادة التعاون التجاري مع ليبيا في قطاعات النفط والغاز والإعمار.

ويأتي وصول الوفد الألماني التجاري إلى طرابلس، بعد أيام على زيارة وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وإيطاليا إلى العاصمة الليبية، لدعم حكومة الوحدة الوطنية المسؤولة عن إدارة المرحلة الانتقالية في البلاد.

ويأتي مدّ جسور الثقة بين ليبيا وألمانيا بعد توافق سياسي داخلي واستتباب نسبي للأمن، بعد فترة من التدهور والفوضى.

ويؤكد السفير الألماني لدى ليبيا أوليفر أوفتشا، في تصريحات صحفية أنّ «الشركات الألمانية ترغب فعليًا في العودة إلى ليبيا مع تحسّن الوضع الأمني»، مشيرًا إلى أنّ وجودها في طرابلس هو «للاطلاع على عدّة جوانب يمكن من خلالها العودة لاستئناف النشاط».

وتفتح عودة الشركات الألمانية الباب أمام تقارب اقتصادي جديد، واستئناف للعلاقات التجارية بين طرابلس وبرلين، ويأمل الكثيرون أن تكون الشركات الألمانية أول غيث الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى ليبيا.

وبحث اللقاء الذي عُقد بمقر الوزارة في طرابلس، سير التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين والسبل الكفيلة بتعزيز وتطوير التعاون بكافة المجالات وبما يحقق المصالح المشتركة بين البلدين.

وعبَر الوزير خلال اللقاء عن رغبة الدولة

تفتح عودة الشركات الألمانية الباب أمام تقارب اقتصادي جديد، واستئناف للعلاقات التجارية بين طرابلس وبرلين، ويأمل الكثيرون أن تكون الشركات الألمانية أول غيث الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى ليبيا.

الليبية في تفعيل التعاون نحو شراكة طويلة الأمد مع جمهورية ألمانيا الاتحادية لما تمتلكه من تطور علمي وتكنولوجيا حديثة، مؤكداً أن ألمانيا تعد من أهم الشركاء التجاريين لدولة ليبيا، بحسب ما نقل المكتب الإعلامي بالوزارة.

وأشار الحويج أن الوزارة اتخذت جملة من السياسات والتدابير والإجراءات لمعالجة الملف الإقتصادي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتحديد الأولويات ضمن خطة عملها لعودة الأنشطة الإقتصادية من خلال الإصلاحات الإقتصادية وتوحيد الميزانية والنظام اللامركزي وسياسة الدعم و تشجيع القطاعات الغير نفطية و الاهتمام بالقطاع الخاص وتحسين الانفاق ودعم الشرائح الضعيفة.

ودعا الوزير إلى عودة الشركات الألمانية العاملة في ليبيا لاستكمال تنفيذ المشروعات التنموية والمساهمة في مشروعات إعادة الإعمار.

وفي ختام اللقاء، أكد الطرفان على أهمية تعزيز العلاقة والتعاون في كافة المجالات ذات الإهتمام المشترك ودعم التواصل بين المختصين والعمل على تقديم التسهيلات للفعاليات الإقتصادية في كلا البلدين.

من ذلك،يرى مراقبون أن هذه الإستثمارات ترتكز بشكل رئيسي على قطاعي النفط والغاز فذلك سيقود إلى إنعاش الاقتصاد المحلي وتشغيل الأيدي العاملة والباحثين عن فرص عمل، كما سيُحدث نموًا غير مسبوق.

تعتبر ألمانيا من أهم المستفيدين من التسوية الليبية بما أنها لم تتموقع في لعبة المحاور و دفعت منذ سنوات نحو الإستقرار،فجدير بالذكر أن برلين لها تجربة في حل النزاعات؛ إذ نجحت ألمانيا في الجمع بين الفرقاء الأفغان عام 2001 فيما عُرف بـ«مؤتمر بون»، الذي تم خلاله التوقيع على «اتفاقية بون» وتشكيل المجلس المعروف بـ«اللويا جيرجا»، الذي وضع الدستور الأفغاني الحالي، ثم بعدها تشكلت أول حكومة أفغانية.

هذه الإستثمارات ترتكز بشكل رئيسي على قطاعي النفط والغاز فذلك سيقود إلى إنعاش الاقتصاد المحلي وتشغيل الأيدي العاملة والباحثين عن فرص عمل، كما سيُحدِث نموًا غير مسبوق.

خطة بريطانية للتواجد في الساحة الليبية

دعم واستثمار

رمزي زائري

مع انتخاب السلطات التنفيذية الليبية الجديدة بجنيف، في يناير (كانون الثاني) الماضي، ثم منحها الثقة من مجلس النواب ،شرعت بريطانيا في التنسيق مع حكومة الوحدة الليبية سعيا للتعاون الاقتصادي ،و الدخول في سوق الاستثمارات خاصة في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا.

وعن الخطة البريطانية الجديدة ،قال السفير البريطاني في ليبيا نيكولاس هوبتون، إن بلاده حددت رؤيتها للدور الذي ستلعبه في العالم والذي حمل عنوان "المراجعة المتكاملة للمملكة المتحدة وماتعنيه بالنسبة لليبيا".

وأوضح السفير أن المراجعة تركز خصوصا على أن تلعب بلاده دورا أكثر نشاطا لحل النزاع في ليبيا، والمساعدة في معالجة دوافع الصراع، وتعزيز الحكم الفعال للمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، واستخدام نظام العقوبات العالمي لملاحقة منتهكي حقوق الإنسان.

وأشار السفير إلى أن بلاده تريد أن تطلع بدور أكبر في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، حيث أكد أن مقعد بلاده الدائم في مجلس الأمن ودورها كحامل قلم فيما يخص ليبيا، يمنحها منبرا للتأثير على المجتمع الدولي ودفعه للعمل، وفق قوله.

وأضاف السفير أن بلاده ستجمع في السنوات القادمة بشكل أكبر قدراتها الدبلوماسية والأمنية والدفاعية والتنموية لدعم الشعب الليبي في مسيرته نحو السلام والاستقرار والديمقراطية والازدهار، على حد تعبيره.

وضمن المساعي البريطانية بحثاً عن فرص استثمارية جديدة في ليبيا ،التقى سفير المملكة المتحدة البريطانية لدى ليبيا نيكولاس هويتون ،وزير الاقتصاد والتجارة محمد الحويج بمقر الوزارة بالعاصمة طرابلس ، بحضور مدير إدارة التعاون الدولي والفني ورئيس قسم التعاون الدولي بوزارة الاقتصاد والتجارة والمستشارة الاقتصادية بسفارة المملكة المتحدة البريطانية.

وبحث الاجتماع، سُبل تطوير العلاقات بين البلدين في كافة المجالات والدعم الفني والاستشاري الذي تقدمه المملكة للحكومة الليبية في ملف الإصلاحات الاقتصادية والمساهمة في برامج التنوع الاقتصادي وإمكانية مراجعة وتعديل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين بما يتماشى مع التطورات الحالية بالعالم خاصة في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار وكيفية الاستفادة من خبرات الجانب البريطاني في إقامة المناطق الحرة و تطوير عمل المصارف الليبية.

قال السفير البريطاني في ليبيا نيكولاس هوبتون، إن بلاده حددت رؤيتها للدور الذي ستلعبه في العالم والذي حمل عنوان "المراجعة المتكاملة للمملكة المتحدة وماتعنيه بالنسبة لليبيا".

وأكد الطرفان على الدعوة لفتح قنوات مباشرة بين المؤسسات والشركات البريطانية مع نظيراتها في الدولة الليبية وأهمية تفعيل دور مجلس أصحاب الأعمال الليبي البريطاني المشترك .

وشدد الحويج على ضرورة عودة الشركات البريطانية التي كانت تعمل على تنفيذ عدد من المشاريع التنموية بالدولة الليبية واستئناف العمل بالمشاريع المتوقفة .

وفي منتصف مارس المنصرم ،عقد رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للاتصالات "فيصل قرقاب" اجتماعاً ،مع مسؤول العلاقات التجارية البريطانية لدولتي ليبيا وتونس "ليدي شيهان" ،وتم خلال الاجتماع مناقشة أهمية التعاون المشترك بين الطرفين في جانب الاتصالات والتقنية، وكذلك فتح آفاق جديدة للتطوير والاستثمار.

كما نوقش أيضاً عودة الشركات البريطانية المتخصصة في مجال الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات للعمل في ليبيا ومساهمتها في التخطيط الاستراتيجي والمشاريع المستقبلية.

وقال فيصل قرقاب "الشركة القابضة تسعى إلى الاستفادة من الخبرات البريطانية في مجال الاتصالات والتقنية لا سيما أن خطة الشركة 2021-2023 تطمح إلى تطوير القطاع وتوسيع الاستثمارات بالبلاد"، مشددا على أهمية التعاون بين الشركات المحلية والبريطانية باعتبارها شريكا استراتيجيا مهما للدفع بعجلة التطور وخاصة في قطاع الاتصالات والتقنية.

كما أكدت "ليدي شيهان" عن رغبة بلادها في توثيق صلات التعاون بين البلدين وكذلك قالت: " إن عقد شراكات اقتصادية تجارية مع ليبيا سيساهم في خلق علاقات وثيقة بين البلدين"، وعبّرت عن سعيهم لتوسيع قاعدة استثماراتهم وخاصة في مجال الاتصالات والتقنية.

وكانت وزارة المالية في حكومة الوفاق المنتهية ولايتها ،كشفت في آخر تقرير صادر عنها ،أن «قطاع الاتصالات في البلاد سجل خسائر مالية بلغت 376 مليون دينار ليبي، (100 مليون دولار تقريباً)، خلال العام الماضي.

كما كشفت في تقريرها، عن تراجع كبير في قيمة الإيرادات الخاصة بالاتصالات مقارنة بسنوات سابقة، قائلة إنه "كان من المتوقع أن تصل إيرادات شركات الاتصالات المختلفة إلى نصف مليار دينار تقريباً (138 مليون دولار)، بينما وصلت الأرباح إلى 187 مليون دينار فقط (51 مليون دولار) منذ يناير 2020 حتى نهاية العام نفسه".

وتتطلع بريطانيا إلى دعم حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة التي أدت ،اليمين القانونية أمام مجلس النواب لتبدأ مهامها رسمياً وذلك لتحقيق الاستقرار والتجهيز للانتخابات،في حين اعتبر معتبرًا السفير البريطاني لدى ليبيا، نيكولاس هوبتون "أن هذا اليوم يمثل خطوة أساسية لتوحيد المؤسسات الليبية".

وقال هوبتون الذي حضر مراسم أداء اليمين القانونية لحكومة الوفاق الوطني بمقر مجلس النواب في طبرق ،عبر حسابه على «تويتر»: «يُمثل اليوم خطوة أساسية

فيصل قرقاب:"الشركة القابضة تسعى إلى الاستفادة من الخبرات البريطانية في مجال الاتصالات والتقنية لا سيما أن خطة الشركة 2021-2023 تطمح إلى تطوير القطاع وتوسيع الاستثمارات بالبلاد.

نحو توحيد المؤسسات الليبية. نتطلع إلى دعم حكومة الوحدة الوطنية لتحقيق الاستقرار، والتجهيز لانتخابات حرة ونزيهة في ديسمبر 2021».

وتابع: إن بريطانيا مستمرة في دعم الشعب الليبي وحكومة الوحدة الوطنية، بعدة طرق تتضمن التعاون الاقتصادي، والأمني خاصة في مجال إزالة الألغام ومخلفات الحرب.

وأشار إلى أن لديهم ميزانية كبيرة لمشاريع دعم الشعب الليبي في إجراء الانتخابات في موعدها، وتمكين المرأة؛ حتى يكون لها صوت تتمكن من خلاله المساهمة في عملية تأمين السلام والاستقرار في ليبيا.

وفي 12 مارس 2020 ، عُقدت مباحثات بريطانية - ليبية، في العاصمة طرابلس، لبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي في مجال النفط والغاز.

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، إن رئيس مجلس الإدارة مصطفى صنع الله وسفير المملكة المتحدة لدى ليبيا، نيكولاس هوبتون، عقدا مباحثات لبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع شركات النفط البريطانية.

وأشار البيان إلى أن اللقاء تناول سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين المؤسسة والشركات البريطانية في مجال النفط والغاز ومتابعة وتعزيز التعاون في مجال النفط مع الشركات البريطانية في مختلف المجالات الاستفادة من خبراتها.

وقالت السفارة البريطانية في ليبيا، عبر تغريدة بحسابها الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، إن السفير نيكولاس ناقش في طرابلس مع صنع الله، الشراكة الاقتصادية بين بريطانيا وليبيا، وسبل تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

إلى ذلك بحث رئيس مجلس أصحاب الأعمال الليبيين، عبد الله الفلاح ،خلال اجتماع مُوسّع عُقد بمقر السفارة، ،رفقة السفير البريطاني؛ التعاون التجاري مع القطاع الخاص.

حيث عرض الطرفان تاريخ العلاقات

> قال السفير البريطاني لدى ليبيا نيكولاس هوبتن إن بلاده خصصت ميزانية كبيرة لمشاريع دعم الشعب الليبي في إجراء الانتخابات في موعدها في 24 من ديسمبر المقبل وتمكين المرأة حتى يكون لها صوت .

التجارية بين ليبيا وبريطانيا، مؤكدين على أهمية إعادة العلاقات التجارية إلى سابق عهدها، وعودة السفارة بكامل قدراتها إلى العمل في ليبيا، وتسهيل حركة أصحاب الأعمال إلى بريطانيا، بحسب بيان المجلس.

من جهته، أكد السفير البريطاني، على دور مجلس أصحاب الأعمال الليبيين، في تعزيز دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، ودعم علاقات التعاون مع المؤسسات البريطانية.

وبحسب بيان المجلس؛ فقد جاء هذا الاجتماع، "استجابةً للتطورات الحاصلة في المشهد السياسي الليبي وانعكاساته الإيجابية على الوضع الاقتصادي، وما يستتبع ذلك من استقرار؛ سيُؤدّي إلى انتعاش الحياة الاقتصادية، ويُشجّع على جذب المشاريع استثمارية من مختلف دول العالم، ومنها بريطانيا".

أما على الصعيد الأمني فقد بحث وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية العميد خالد التيجاني مع السفير البريطاني نيكولاس هوبتون سبل تطوير العلاقات الثنائية بين ليبيا وبريطانيا.

ووفقا لبيان صادر عن داخلية حكومة الوحدة ،تم خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وخاصة في المجالات الأمنية فيما أبدى التيجاني استعداده للتعاون مع الجانب البريطاني في جوانب التدريب وتطوير قدرات المنتسبين الأمنية.

وثمن هوبتون عملية التداول السلمي للسلطة في ليبيا عبر اختيار حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي جديد للخروج بالبلاد إلى بر الأمان فيما أشار التيجاني إلى أن مهمة الحكومة رأب الصدع بين أبناء الوطن الواحد ولم الشمل وصولا إلى انتخابات رئاسية قادمة.

كما شهد ديوان وزارة الداخلية بحكومة الوفاق في طرابلس ،لقاءً جمع وكيل وزارة الداخلية بحكومة الوفاق لشؤون الهجرة غير القانونية "محمد الشيباني" مع "تيموثي داكيت" المستشار الاقليمي لشؤون الهجرة في السفارة البريطانية لدى ليبيا.

وناقش الطرفان عدداً من المسائل المتعلقة بملف الهجرة غير القانونية و "ما تسببه هذه الظاهرة من إرهاق للدولة الليبية وما تعانيه من مشاكل جراء تدفق المهاجرين غير القانونيين، الأمر الذي يتطلب تظافر الجهود لمكافحة هذه الظاهرة مع الدولة الليبية بإعتبارها دولة عبور للمهاجرين وليست المقصد وبأنها المتضرر الأول ومن ثم دول الإتحاد الأوروبي".

وناقش المسئولان أيضاً أوضاع المهاجرين داخل مراكز الإيواء ووضع حلول للمشاكل التي يواجهونها من خلال وضع " خطوات ناجحة عملية على أرض الواقع بمد يد العون لهم أو ترحيلهم طواعية إلى بلدانهم ووضع حد لمعاناتهم ومساعدة الدولة الليبية في هذا الشأن"-حسب منشور الوزارة.

وقبل أيام ،قال السفير البريطاني لدى ليبيا نيكولاس هوبتن إن بلاده خصصت ميزانية كبيرة لمشاريع دعم الشعب الليبي في إجراء الانتخابات في موعدها في 24 من ديسمبر المقبل وتمكين المرأة حتى يكون لها صوت تستطيع من خلاله المساهمة في عملية تأمين السلام والاستقرار في ليبيا.

وأكد هوبتن في تغريدة له على موقع تويتر على ضرورة احترام مطالب الشعب الليبي ومغادرة القوات الأجنبية والمرتزقة البلاد مشيراً إلى أن بلاده ستعمل جاهدة لدعم تحقيق ذلك حتى يتسنى لليبيا الانتقال إلى الانتخابات واستعادة سيادتها الكاملة.

وأضاف السفير البريطاني أن لندن مستمرة في دعم الشعب الليبي وحكومة الوحدة الوطنية بعدة طرق تتضمن التعاون الاقتصادي والأمني خاصة في مجال إزالة الألغام ومخلفات الحرب.

البيوضي: صدقية الموقف الأوروبي ستثبتها الحركة على الأرض

حوار/ همسة يونس

شدد الكاتب والسياسي المستقل سليمان البيوضي، على ضرورة الاتفاق على إطار دستوري وقانوني وإجراء الانتخابات في موعدها في 24 ديسمبر 2021 للوصول إلى مرحلة الاستقرار في ليبيا. كما حذر البيوضي في حوار خاص لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» من خطورة العودة بالبلاد إلى ما وصفه بـ«فوران العنف السياسي والدوران في الفراغ».

وأكد البيوضي أن الحالة الدولية والإقليمية الحالية تمثل فرصة لليبيين في الداخل، مشددا على ضرورة استثمار هذه الفرصة نحو معالجة القضايا الشائكة على طاولة حوار مجتمعي واسع يشارك فيه الجميع...

وإلى نص الحوار:

** كيف تابعتم تطورات الموقف الغربي تجاه الملف الليبي؟

الموقف الغربي الجديد هو انسجام طبيعي مع ما يشهده العالم من تطورات في المواقف، فعالم ما بعد كورونا هو عالم جديد وسيختلف تماما في اصطفافاته، وقد كان ظاهرا أن التحالف الغربي يشهد تصدعات عميقة من داخله على حساب حلف شنغهاي الاقتصادي والسياسي والذي أظهر تماسكا في تمدده وتحالفاته، ولذا من الطبيعي جدا أن يلتف الأوروبيون لمنطقة المتوسط عموما ولليبيا بشكل خاص، فهي المنطقة الرخوة التي تتأثر بها أوروبا بشكل مباشر، فكما قال تشرشل أوروبا ظهر التمساح وليبيا بطنه.

** ما ملامح تحول المواقف الأوروبية من الملف الليبي؟

ليكون التعبير دقيق يجب أن نقول مواقف دول العالم الحر أو المعسكر الغربي وهي ستركز بشكل مباشر على الملف الاقتصادي، فليبيا أرض عذراء وستوفر أموالا طازجة للمجتمع الدولي بإدارة عجلة الاقتصاد فيها وإنهاء التشوهات القادمة، وستكون الخطوات جدية في إعادة تخريط النخبة السياسية في ليبيا، ليتسنى خلق شراكة مرنة تؤمن بالاختلافات ولديها رصيد مع مجتمعها المحلي ومعززة به وبالتالي تحقيق مطلبية مهمة وهي القبول المجتمعي للشراكة والتعاون بعد أن خلقت التدخلات الدولية هواجس من الأجنبي وباتت رافضة له.

** ما أسباب انسجام مواقف دول مثل فرنسا وإيطاليا في الملف الليبي بعد التنافس الماضي؟

هنا يوم القول إننا أمام أكثر تجليات عالمنا ما بعد كورونا ففرنسا وقفت بكل قوة لتقديم حزمة الإنقاذ الاقتصادية الكبيرة من الإتحاد الأوروبي لإيطاليا، لحماية إيطاليا من التفكك تحت ضغط المطالبات

> ** عالم ما بعد كورونا هو عالم جديد وسيختلف تماما في اصطفافاته.

المحلية وللحفاظ على وحدة الكيان الأوروبي ولتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي ومعالجة تبعات الجائحة فإن أوروبا ستسير موحدة تقريبا في كل الملفات الدولية، وتباين المواقف سيبقى محدودا في العموم.

ماذا عن تأثيرات هذا الانسجام الأوروبي على الملف الليبي؟

الحالة الدولية والإقليمية تمثل فرصة لليبيين في الداخل ومن الواجب استثمارها نحو معالجة القضايا الشائكة على طاولة حوار مجتمعي واسع يشارك فيه الجميع، اما الاستمرار في نهج انتظار المواقف والتدخلات الأجنبية فسيبقي البلاد رهينة للاختلافات الدولية بشكل مستمر وستلقي بظلالها على الاستقرار داخليا، لأن ليبيا ستبقى دائما أرض الصراعات البديلة، وأمامنا لحظة تاريخية لن تتكرر لتغليب المصلحة الوطنية عن كل الاعتبارات الأخرى.

كيف تساهم الدول الأوربية في دعم الاستقرار في ليبيا؟

الموقف الأوروبي الموحد المطالب بإخراج المرتزقة وتنفيذ بنود وقف إطلاق النار 5+5 واستدامته هو من أهم عوامل دعم الاستقرار، ولكن محاولات فرض ما يسمى مراقبة دولية قد يتحول لحالة مستدامة أشبه باتفاق الخليل بين حركة فتح وإسرائيل وبالتالي تعزيز فكرة الانقسام في ليبيا البلد الواحد .

برأيك.. هل الموقف الأوروبي صادق في حل الأزمة الليبية؟

صدقية الموقف الأوروبي نحو ليبيا ستثبته الحركة على الأرض ومدى مساعدة حكومة الوحدة على إنجاز مهامها وممارسة الضغط على الجميع للاستمرار في التهدئة وتقديم المساعدات الفنية في القضايا التي يطلب الليبيون المساعدة فيها.

> ** من الطبيعي جدا أن يلتف الأوروبيون لمنطقة المتوسط عموما ولليبيا بشكل خاص.

** ما السيناريوهات المتوقعة خلال الفترة القادمة؟

توقع القادم لا يمكن بناؤه بسهوله ونحن أمام حالة جديدة لا زالت في المهد وهي محاولة الليبيين أن يتوحدوا في حكومة واحدة، وعليه فمن المهم تماما أن يكون المبعوث الأممي الجديد مدركا لطبيعة الحالة الليبية وتعقيداتها وأن يستمر في تطبيق خارطة الطريق للمرحلة التمهيدية وأن يحظى بموقف دولي موحد ودافع باتجاه إنجاز كل الاستحقاقات كاملة وأن لا يتعامل مع الوضع الليبي بمبدأ الاستماع لطرف دون آخر، وأن يكون قادرا على الوصول للجميع بكل اختلافاتهم، والمرحلة القادمة ستكون بها الكثير من الصعوبات فالتركة في ليبيا ثقيلة، لكن الاتفاق على إطار دستوري وقانوني وإجراء الانتخابات في موعدها في 24 ديسمبر 2021 سيكون أساسا متينا للدخول في مرحلة أكثر استقرارا أما تجاوز التوافقات والتفاهمات دون اتفاق جامع فدون شك سيعود البلاد لفوران العنف السياسي والدوران في الفراغ.

** الحالة الدولية والإقليمية تمثل فرصة لليبيين في الداخل ومن الواجب استثمارها.

** أمامنا لحظة تاريخية لن تتكرر لتغليب المصلحة الوطنية.

** المرحلة القادمة ستكون بها الكثير من الصعوبات فالتركة في ليبيا ثقيلة.

امغيب.. الدعم الدولي للحكومة الليبية سيعطيها الزخم والدافع لحلحلة الكثير من الملفات

حوار/سوزان الغيطاني

أكد عضو مجلس النواب سعيد امغيب أن الدعم الدولي للحكومة الليبية سيعطيها الزخم والدافع القوي لحلحلة الكثير من الملفات مبينا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن الدول الأوروبية تسعى لتحجيم الدور التركي في ليبيا.

إلى نص الحوار:

** كيف تتابع الدور الأوروبي في الملف الليبي؟

الدور الأوروبي اتضح في زيارة وزراء خارجية إيطاليا وفرنسا وألمانيا فنحن نعلم أن ألمانيا وفرنسا أقطاب مهمة في الاتحاد الأوروبي وكذلك إيطاليا فهي حليف قوي لحكومة الوفاق السابقة وبالتالي فإن وجودهم في طرابلس رسالة من الاتحاد الأوروبي مفادها أن موقف الاتحاد أصبح موحد بشأن المشهد الليبي وبذلك فإن الاتحاد الأوروبي يرى في الحكومة الجديدة بليبيا فرصة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والجنوب الأوروبي بوجود حكومة تحارب الهجرة غير الشرعية والإرهاب كما أنها حكومة واحدة يستطيع الاتحاد الأوروبي التعامل معها بدل أن كان يتعامل مع حكومتين كما أن الدول الأوروبية تريد من هذه الزيارة تحجيم الدور التركي في ليبيا وبذلك فإن الحكومة الجديدة فرصة يريد الاتحاد الأوروبي اغتنامها حتى يوقف تدفقات الهجرة والإرهاب التي تهدد الجنوب الأوروبي ودول الساحل الأفريقي الذي تدافع عنه فرنسا.

** إلى أي مدى يمكن القول أن المجتمع الدولي توافق بشأن الملف الليبي؟

أعتقد أن البيانات الصادرة عن كثير من الدول والمرحبة بولادة حكومة الوحدة الوطنية دليل على أن المجتمع الدولي إن لم يكن متفق بشكل كامل بشأن ليبيا فإنه قاب قوسين أو أدنى من الاتفاق أو أنه وجد نفسه مرغما على الاتفاق على موقف موحد بشأن الملف الليبي مع وجود بعض الرفض لدى بعض الدول التي لها أجندات وتسعى للحفاظ على مصالحها.

** تركيا تبحث عن وسيلة للخروج من المشهد الليبي

** هل ترى أن الدعم الدولي سيسهم في نجاح الحكومة الجديدة؟

نعم بالتأكيد، على الأقل في الفترة المتبقية قبل الانتخابات فالدعم الدولي

للحكومة سيعطيها الزخم والدافع القوي لحلحلة الكثير من الملفات وهو السند الرئيسي لهذه الحكومة وقد رأينا في السابق كيف كان الدعم الدولي لحكومة الوفاق دافعا لها للاستمرار طيلة 6 سنوات نهبت خلالها الأموال ولم تقدم شئ إيجابي للمواطن الليبي.

هل جاء تشكيل الحكومة الجديدة نتيجة توافق محلي أم رغبة دولية؟

أعتقد أنه عامل مشترك فهناك رغبة دولية لتسوية الأوضاع في ليبيا سياسيا حيث كان هناك رغبة دولية لإنهاء الصراع في ليبيا برعاية أممية رافقتها رغبة الشعب الليبي الذي عانى كثيرا من الانقسام ونقص الخدمات وسوء الأوضاع المعيشية

** ما الذي تغير في الموقف الأوروبي بشأن ليبيا؟

الموقف الأوروبي كان منقسم فهناك دول كانت تستجيب لمطالب إيطاليا التي كانت لا تخفي دعمها لحكومة الوفاق رغم علمها بعلاقتها بالجانب التركي ووجود مرتزقة وأسلحة تصل لدعم المليشيات فيما توجد بالجانب الآخر فرنسا التي تسعى لتحجيم الدور التركي في ليبيا ولكن الوضع تغير الآن وأصبح الموقف الأوروبي من ليبيا واحد ورافض للوجود التركي أو الروسي في البحر المتوسط وليبيا بشكل عام.

** كيف تتابع تطورات الموقف التركي من ليبيا؟

أعتقد أن تركيا تبحث عن وسيلة للخروج من المشهد الليبي بطريقة تحفظ ماء وجهها أمام العالم وأعتقد أنها تسعى لاحتواء مصر صاحبة الموقف الشجاع في الملف الليبي إلى جانب محاولة استمالة برقة الحاضنة الحقيقية للجيش وقد حصلت تركيا على الفرصة للخروج من المشهد الليبي بشكل مشرف من خلال طلب رسمي تقدم به رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي للحكومة التركية يطالب فيه بخروج القوات التركية من ليبيا مع استمرار العمل بالاتفاقية الاقتصادية وبالتالي فإن هذه الطريقة تحفظ ماء وجه تركيا التي أصبحت تدرك أنها تواجه العالم كله في الملف الليبي وخاصة الولايات المتحدة التي أعطتها في وقت سابق الضوء الأخضر بشأن الملف الليبي.

** تنافس فرنسي إيطالي لكسب ود الحكومة الليبية

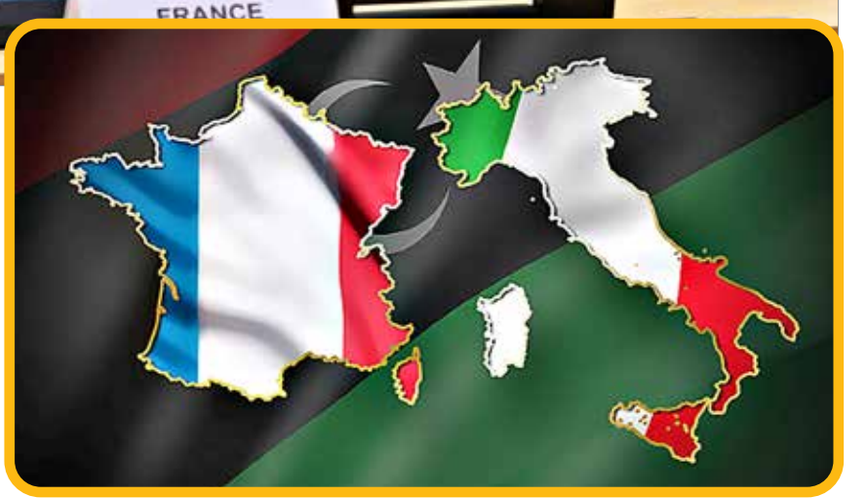

** في أي سياق تتابع التحركات الفرنسية والإيطالية بشأن ليبيا؟

إنها تقوم على مبدأ المصالح حيث أن أكبر الشركات النفطية في ليبيا إيطالية وفرنسية وبالتالي فإن التنافس الفرنسي الإيطالي لكسب ود الحكومة الليبية والمجلس الرئاسي يصب في مصلحة استقرار ليبيا.

إلى أي مدى تتوقع تغير موقف الولايات المتحدة من ليبيا مع تولي بايدن للسلطة؟

استطيع أن أقرأ تغير الموقف الأمريكي من خلال تغير الموقف التركي الذي أصبح يسعى (تركيا) لتحسين الأوضاع مع مصر ودول البحر المتوسط حيث أن أنقرة تدرك أن الموقف الأمريكي من ليبيا تغير لذلك تسعى لتهدأة الأوضاع ومنع التصعيد.

** كيف تنظر إلى مستقبل التعامل الأوروبي مع الملف الليبي؟

لا شك أن موقع ليبيا استراتيجي بساحلها الذي يصل إلى 2000 كيلو ويطل على الجنوب الأوروبي والشمال الإفريقي وأعتقد أن هذه المعطيات ستلزم أوروبا بالتعامل مع الحكومة الليبية بعقلانية أكثر وعدم الانجرار لتيار معين وتوحيد الموقف بما يخدم أوروبا بشكل كامل كما يخدم الاستقرار في ليبيا بالإضافة إلى أنها ستضع بالاعتبار استمرار العقود الموقعة بين دول أوروبا في ليبيا فيما يتعلق بملف النفط وكذلك ستضع في الاعتبار أن ليبيا نافذة لأوروبا لذلك سيكون هناك دعم أوروبي للحكومة لتصل إلى ما تم الإعلان عنه من خلال حوارات جنيف وهو الإعداد للانتخابات في ديسمبر وبعدها تنتقل ليبيا من مرحلة صعبة إلى مرحلة أكثر انفتاحا على أوروبا

** بعد الانتخابات ستنتقل ليبيا لمرحلة أكثر انفتاحا على أوروبا

كاريكاتير

محمد قجوم